A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/12/9/Add.1
18 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

أفغانستان

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.09-15728 011009 021009

رد جمهورية أفغانستان الإسلامية على التوصيات التي قدمتها البلدان المشاركة في جلسة النظر في تقرير الاستعراض الدوري الشامل الخاص بأفغانستان

الرقم	التوصيات	الرد
١	التوقيع (فرنسا) والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (فرنسا والأرجنتين والجمهورية التشيكية) ووضع آلية الوقاية الوطنية لديها وفقاً لذلك (الجمهورية التشيكية)	يُزمع البدء قريباً في إجراء مشاورات بين الوزارات بشأن التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
٢	التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وقبول اختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (الأرجنتين)؛ والتوقيع والتصديق على جميع البروتوكولات الاختيارية للعهود والاتفاقيات الدولية لضمان التنفيذ الفعلي للحقوق التي تحميها الاتفاقات (إسبانيا)	قامت الوزارات المعنية بالإجراءات الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية هي حالياً قيد الاستعراض في البرلمان. ونظراً إلى تزايد القدرة على الإبلاغ والتنفيذ بشأن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لدى الحكومة الأفغانية، ستبدأ قريباً مشاورات بين الوزارات لدراسة إمكانية الانضمام إلى بروتوكولات اختيارية واتفاقيات أخرى أشارت إليها هذه التوصية.
٣	تعديل قانون الأحوال الشخصية للشيعة بما يتسق مع التزامات حقوق الإنسان الدولية لضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الأفغان على قدم المساواة بما يشمل النساء (كندا)	أُعيد النظر في قانون الأحوال الشخصية للشيعة في ضوء الدستور الأفغاني وبسبب الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي، وعُدل القانون بما يتّسق مع التزامات أفغانستان بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. بيد أنه إذا تبين أثناء التنفيذ وجود أوجه عدم اتساق مع التزاماتنا الوطنية والدولية، يمكننا أن نلجأ إلى أداة التعديل.
٤	استعراض وتعديل مختلف قوانين العقوبات التي تحول دون قيام الصحفيين بمهامهم الأساسية في كنف الأمن والاستقلال الكاملين (بلجيكا)	لا توجد أحكام في قوانين العقوبات تحول دون قيام الصحفيين بمهامهم في كنف الأمن والاستقلال الكاملين باستثناء الحالات التي يؤدّي فيها عملهم إلى إثارة الشغب والفوضى العامين في البلد.
٥	تعديل أي مواد من قانون الأحوال الشخصية تنتهك التزامات أفغانستان الدولية أو الحماية الدستورية لتساوي الحقوق بين الرجال والنساء (نيوزيلندا)	أُعيد النظر في قانون الأحوال الشخصية للشيعة في ضوء الدستور الأفغاني وبسبب الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي، وعُدل القانون بما يتّسق مع التزامات أفغانستان بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. بيد أنه إذا تبين أثناء التنفيذ وجود أوجه عدم اتساق مع التزاماتنا الوطنية والدولية، يمكننا أن نلجأ إلى أداة التعديل.
٦	إشراك الوزارة المعنية بحقوق المرأة والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في العملية التشريعية (هولندا)	توصية مقبولة تساهم الوزارة المعنية بشؤون المرأة والمنظمات المعنية بحقوق المرأة، بالفعل، في العملية التشريعية. من ذلك، على سبيل المثال، مساهمة الوزارة في عملية اعتماد قانون القضاء على العنف ضد المرأة.

الرقم	التوصيات	الرد
٧	اتخاذ تدابير فعالة في حينها كيما يتضمن الإطار القانوني الوطني بصورة ملائمة المعايير والاتفاقيات الدولية التي صدَّقت عليها أفغانستان، والتي تتعلق بحقوق المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الدانمرك)	توصية مقبولة اتخذت الحكومة بالفعل، في ضوء التزامات أفغانستان بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تدابير لتحقيق هذه الغاية، بما فيها اعتماد "قانون القضاء على العنف ضد المرأة".
٨	اتخاذ تدابير لضمان تعيين منصف وذي طابع تمثيلي حقيقي لأعضاء لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان وحماية اللجنة من التدخل السياسي الذي لا مبرر له (فنلندا)	توصية مقبولة وفقاً للقانون الداخلي الحالي للجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان، يخضع تعيين تسعة أعضاء في اللجنة، قبل تصديق رئيس الدولة عليه، للاستعراض من جانب المجلس الاستشاري الخاص التابع لرئيس الدولة، وهو المجلس المعني بتعيين المسؤولين الرفيعي المستوى بغية ضمان صحة التمثيل في التعيينات. ويحمي الدستور وميثاق اللجنة هذه الأخيرة من التدخل السياسي الذي لا مبرر له.
٩	تعزيز حضور لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان وزيادة مواردها البشرية والتقنية لكي تضطلع بعملها بصورة فعالة (إسبانيا)	تضطلع لجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان، فعلاً، بدور هام في البلد وتنظر حكومة أفغانستان في إدراج ميزانية اللجنة في ميزانية الحكومة.
١٠	تعزيز دعمها للجنة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان ووحدة حقوق الإنسان المنشأة حديثاً في إطار وزارة العدل، وبخاصة في مجال الوقوف على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان (الجمهورية التشيكية)	توصية مقبولة اتخذت الحكومة من قبل تدابير لتحقيق هذه الغاية.
١١	مضاعفة جهودها الرامية إلى القيام بإدارة محايدة وفعالة لهيئات الدولة على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك معالجة الفساد (سويسرا)	توصية مقبولة تمثل مكافحة الفساد إحدى الأولويات الرئيسية لحكومة أفغانستان. وتُبذل جهود لتعزيز عمل هيئات الدولة للتصدي للفساد بفعالية. وقد اتخذت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية تدابير مختلفة في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، صدَّقت أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأنشأت تبعاً لذلك الهيئة العليا لمراقبة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد.
١٢	تعزيز ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان تتمشى مع الخصائص الوطنية والإقليمية وكذلك الخلفية الثقافية والتاريخية والدينية (جمهورية إيران الإسلامية)	يتضمن دستور أفغانستان بالفعل روح هذه التوصية.
١٣	إشراك المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في وضع التشريعات وفي عمليات اتخاذ القرار، عن طريق عملية تشاور مؤسسية (النرويج)	توصية مقبولة يسَّرت الحكومة إشراك المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في وضع التشريعات وفي عمليات اتخاذ القرار. واضطلعت مؤسسات المجتمع المدني النشطة في مجال حقوق الإنسان بدور هام في إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في عملية اعتماد وتعديل القوانين في البلد أثناء السنوات الثماني الأخيرة.

الرقم	*التوصيات*	*الرد*
١٤	تقديم تقريرها الدوري الأول دون مزيد من التأخير وضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي تعد أفغانستان طرفاً فيها (آيسلندا)	توصية مقبولة بدأ العمل بالفعل في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لإعداد تقرير أفغانستان الأولي المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويُزمع استكمال التقرير بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠.
١٥	تقديم تقاريرها المتأخرة إلى لجنة مناهضة التعذيب (الجمهورية التشيكية)	توصية مقبولة بالنظر إلى تزايد القدرة على تقديم التقارير الخاصة بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لدى الحكومة، يجري النظر في إعداد وتقديم تقارير أفغانستان المتأخرة إلى لجنة مناهضة التعذيب.
١٦	النظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (لاتفيا)	تتعاون حكومة أفغانستان بالفعل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وستواصل تعاونها في المستقبل كذلك استناداً إلى اتفاقات ثنائية.
١٧	إنشاء آلية سريعة وفعالة للاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات التي يقدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في رسائلهم (ادعاءات أو نداءات عاجلة) وتخصيص الوسائل اللازمة لحماية الأشخاص والمجموعات المشار إليهم في هذه الرسائل (الأرجنتين)	اتخذت الحكومة بالفعل تدابير تتعلق بتنفيذ هذه التوصية وستواصل بذل جهودها لتحقيق هذه الغاية.
١٨	تكثيف جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين بما يتسق مع التزامات أفغانستان بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك باستعراض وإلغاء القوانين والعادات والممارسات التي تؤدي إلى التمييز ضد النساء والبنات، وإتاحة سبل الانتصاف القانونية الفعالة لضحايا التمييز والعنف، وتعزيز مشاركة النساء والبنات بصورة فعّالة في مختلف الميادين مثل التعليم والعمل والحياة السياسية (المكسيك)	توصية مقبولة يتضمن الدستور مبدأ المساواة في الحقوق بين النساء والرجال وتحترم أفغانستان التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقامت بأنشطة وبمبادرات مختلفة تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية في البلد وستواصل تعزيز أنشطتها في هذا الصدد. ويسّرت الحكومة مشاركة النساء على نطاق واسع وبصورة نشطة في التعليم وفي مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
١٩	اتخاذ تدابير إضافية لحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث لا يزال احترام حقوق الإنسان الأساسية وخاصة فيما يتعلق بالمرأة والطفل، يُعاق بموجب القانون العرفي	توصية مقبولة تشرف وزارة العدل على عدد من البرامج بما فيها برنامج "القضاء على مستوى المقاطعات" الذي يساعد على حماية حقوق الإنسان الأساسية للمرأة والطفل في المناطق الريفية. وإضافة إلى ذلك، تُبذل حالياً جهود تهدف إلى إقامة علاقات بين نظام القضاء النظامي ونظام القضاء غير النظامي بغية مواءمة أداء الجمعيات المحلية (جيرغا) مع قوانين البلد.

الرقم	التوصيات	الرد
٢٠	تأمين إغلاق السجون السرية وغير المشروعة وإعادة النظر في أحوال جميع السجون ومراكز الاحتجاز بهدف كفالة امتثالها للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وإتاحة ضمانات إجرائية فعالة ضد الاحتجاز التعسفي (الجمهورية التشيكية)	توصية مقبولة تلتزم أفغانستان بتنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي هي طرف فيها. ووزارة الداخلية ووزارة العدل في أفغانستان مكلفتان بإغلاق السجون السرية وغير المشروعة وبإعادة النظر في أحوال جميع السجون ومراكز الاحتجاز، وتبذلان جهوداً في هذا الصدد.
٢١	اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال كمحاربين من جانب طالبان (هنغاريا)	فيما يتعلق بالحكومة، يحول قانون وتنظيمات الخدمة العسكرية دون تجنيد الأفراد دون سنّ ١٨ عاماً. وقامت الحكومة، وبخاصة عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعوقين باتخاذ تدابير جدية للإشراف على الأطفال وحمايتهم، بما في ذلك عن طريق إنشاء شبكة العمل من أجل حماية الأطفال، وهي شبكة شاملة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية يتمثل هدفها العام في منع استغلال الأطفال وإيذائهم وحمايتهم من العنف والتصدي لذلك وضمان حماية جميع الأطفال في أفغانستان. وتندد حكومة أفغانستان بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات.
٢٢	مضاعفة جهودها، بما في ذلك العمل عن كثب مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الأطراف ذات الصلة، لوقف تجنيد واستخدام الأطفال من جانب جميع الأطراف المشاركة في النزاعات الدائرة في البلد (ماليزيا)	توصية مقبولة بذلت الحكومة جهوداً جدية لوقف تجنيد واستخدام الأطفال من جانب جميع الأطراف المشاركة في النزاعات الدائرة في البلد وعملت مع مختلف المنظمات الدولية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية لتحقيق هذه الغاية. وأفادت اللجنة بأنها ستتخذ تدابير لتشجيع الجماعات المسلحة المعارضة على الامتناع عن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات.
٢٣	المبادرة إلى تنفيذ خطة العمل من أجل السلم والعدالة والمصالحة (النرويج)	اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٥ خطة العمل من أجل السلم والعدالة والمصالحة وهي تلتزم أساساً بتنفيذها وبادرت إلى بذل جهود لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك، وبسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن والعجز الذي يعاني منه البلد في مجال القدرة المؤسسية المطلوبة، تنظر الحكومة في تنفيذ خطة العمل بصورة كاملة بوصفها عملية على المدى الطويل.

الرقم	التوصيات	الرد
٢٤	تكثيف جهودها لتنفيذ خطة العمل من أجل السلم والعدالة والمصالحة المعتمدة في عام ٢٠٠٥ تنفيذاً كاملاً وبأسرع ما يمكن (المكسيك)	اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٥ خطة العمل من أجل السلم والعدالة والمصالحة وهي تلتزم أساساً بتنفيذها وبادرت إلى بذل جهود لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك وبسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن والعجز الذي يعاني منه البلد في مجال القدرة المؤسسية المطلوبة، تنظر الحكومة في تنفيذ خطة العمل بصورة كاملة بوصفها عملية على المدى الطويل.
٢٥	مواصلة تنفيذ عملية العدالة الانتقالية (هولندا)	اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٥ خطة العمل من أجل السلم والعدالة والمصالحة وهي تلتزم أساساً بتنفيذها وبادرت إلى بذل جهود لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك، وبسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن والعجز الذي يعاني منه البلد في مجال القدرة المؤسسية المطلوبة، تنظر الحكومة في تنفيذ خطة العمل بصورة كاملة بوصفها عملية على المدى الطويل.
٢٦	تعزيز وتدعيم تنفيذ برنامج العدالة الانتقالية الذي اعتمدته (المغرب)	اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٥ خطة العمل من أجل السلم والعدالة والمصالحة وهي تلتزم أساساً بتنفيذها وبادرت إلى بذل جهود لتحقيق هذه الغاية، ومع ذلك، وبسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن والعجز الذي يعاني منه البلد في مجال القدرة المؤسسية المطلوبة، تنظر الحكومة في تنفيذ خطة العمل بصورة كاملة بوصفها عملية على المدى الطويل.
٢٧	مراعاة منظور حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في أي مفاوضات مصالحة وطنية مقبلة (الجمهورية التشيكية)	يتضمن الدستور المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والعدالة. وبناء على ذلك، أعلنت حكومة أفغانستان قبولها للدستور كشرط أساسي مسبق لإجراء أي مفاوضات أو وضع برامج مصالحة مع الجماعات المسلحة المعارضة.
٢٨	إنشاء آليات لتعيين وإقالة القضاة بصورة مستقلة ولمعاقبة القضاة على الفساد، وتكثيف الجهود المبذولة لحماية القضاة من هجمات المتمردين وزيادة رواتب القضاة والمدعين العامين وموظفي وزارة العدل (الولايات المتحدة)	توصية مقبولة اتخذت المحكمة العليا ووزارة العدل بالفعل تدابير لتحقيق هذه الغاية.
٢٩	السعي لمواصلة تنفيذ مختلف التدابير الرامية إلى إصلاح وتعزيز نظام القضاء الحالي (تركيا)	توصية مقبولة تُنفَّذ استراتيجيات وبرامج سلك القضاء لغرض إصلاح النظام القضائي في البلد.
٣٠	سنّ قانون وسائط الإعلام الجديد الذي اعتمده مجلس النواب في البرلمان، على أن يُنفَّذ هذا القانون فوراً (النرويج)	توصية مقبولة سُنّ قانون وسائط الإعلام الجديد في أفغانستان بالفعل ونشر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

الرقم	التوصيات	الرد
٣١	العمل بسرعة على اعتماد قانون وسائط الإعلام الجديد (كندا)	توصية مقبولة سُنّ قانون وسائط الإعلام الجديد في أفغانستان بالفعل ونشر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
٣٢	سنّ قانون وسائط الإعلام الجديد، وهو القانون الذي يمكن أن يساعد على تعزيز وحماية الحق في التعبير، وتنفيذه فوراً، (المملكة المتحدة)	توصية مقبولة سُنّ قانون وسائط الإعلام الجديد في أفغانستان بالفعل ونشر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
٣٣	اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحفيين من التخويف والعنف والرقابة والإدانة التعسفية، ونشر وتطبيق قانون وسائط الإعلام الجديد الذي اعتمده البرلمان (فرنسا)	توصية مقبولة سُنّ قانون وسائط الإعلام الجديد في أفغانستان بالفعل ونشر، وهو القانون الذي يحمي الصحفيين من التخويف والعنف والرقابة والإدانة التعسفية.
٣٤	سنّ قانون لوسائط الإعلام، وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومواصلة إضفاء الصبغة المهنية على سلطتها القضائية، والسعي لمتابعة الإجراءات القضائية في قضايا اغتيال الصحفيين وضمان امتناع قوات الأمن والمحاكم الجنائية عن معاقبة الصحفيين بسبب نشر تقارير خلافية؛ وعند إصدار مثل هذه العقوبات، يؤمل أن يمارس الرئيس كرزاي حقه في منح العفو (الولايات المتحدة)	يشمل ردنا على هذه التوصية النقاط التالية: – سُنّ قانون وسائط الإعلام الجديد في أفغانستان بالفعل؛ – يجري إعداد الخطط لتعزيز إضفاء الصبغة المهنية على السلطة القضائية؛ – قامت الحكومة بجد بمتابعة الإجراءات القضائية في قضايا اغتيال الصحفيين؛ – يكفل قانون وسائط الإعلام الجديد وغيره من القوانين في البلد حق الصحفيين في تقديم تقارير طالما لا تثير هذه التقارير الشغب والفوضى العامّين في البلد. يمارس الرئيس كرزاي على نحو واسع حقه الدستوري في منح العفو في قضايا عديدة، بما فيها قضايا تتعلق بصحفيين.
٣٥	تعزيز الضمانات لممارسة حرية التعبير واعتماد تشريع لحماية تنوع وسائط الإعلام (هولندا)	توصية مقبولة
٣٦	اتخاذ تدابير موسَّعة وفي حينها لضمان استقلال وسائط الإعلام وعدم تعرضها للتخويف أو القمع، بما في ذلك عن طريق التطبيق المناسب لقانون وسائط الإعلام المعتمد في خريف عام ٢٠٠٨ (الدانمرك)	توصية مقبولة تُتخذ تدابير لضمان التنفيذ المناسب لقانون وسائط الإعلام الجديد الذي يضمن استقلال وسائط الإعلام وعدم تعرضها للتخويف أو القمع.
٣٧	وضع، نظام قواعد شفاف ومُحكم، على سبيل الأولوية، للتحقق من أهلية المرشحين، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقييم عملية نزع السلاح وتعزيز قدرة لجنة الشكاوى الانتخابية (الجمهورية التشيكية)	توصية مقبولة اتخذت الحكومة بالفعل تدابير وستواصل بذل جهودها في هذا الصدد.

– – – – –